

قطر حياطة



صحف غربية: نظام الدوحة يعيش انتكاسة



نقل المونديال يضع 930 مليار يورو في مهب الريح

«40»

«41»

33 www.albayan.ae

الخميس | 20 رمضان 1438 هـ | 15 يونيو 2017م | العدد 13511

قطر تتمسك بنهج المراوغة



إرهاب بقناع دولة

الاقتصاد القطري يتضعع

قصر الأمير مركز لتدريب «القاعدة»

الأمم المتحدة تدعم الوساطة الكويتية وواشنطن متفائلة

قرقاش: نحترم الاختلاف ونرفض التآمر

■ البحرين: ادعاءات الدوحة حول الحصار والتجويج باطلة

■ أستراليا تبحث حظر «القطرية» وفرض عقوبات اقتصادية

■ أمير مكة: لم نمنع أي مسلم من دخول المسجد الحرام

الشيخ، روبرت بروكنشير، ووزيرة الخارجية الأسترالية، جولي بيشوب، على اتخاذ إجراء بشأن هذه القضية، مشيراً إلى أن قطر تستخدم أصولاً أسترالية في الاستثمارات لإيجاد ثروات تمول بها الأنشطة الإرهابية. وتستمر الشهادات والأدلة التي تتهم دولة قطر، وتكشف العلاقة المشبوهة بينها وتنظيم القاعدة، إذ كشفت شقيقة وزير الاتصالات والمواصلات القطري، المعارضة لنظام الدوحة، منى سيف السليبي، تفاصيل العلاقة المشبوهة بين قطر و«القاعدة»، وكذلك علاقة المصاهرة، التي تربط زعيم التنظيم السابق أسامة بن لادن ووزير الداخلية القطري عبدالله بن خالد، لافتة إلى أن قصر خليفة آل ثاني جد أمير قطر يعد مركزاً لتدريب المنطرفين من الأطفال، كما أن السلطة الحاكمة تعتمد حالياً على المجنسين الإيرانيين مقابل إبعاد المواطنين القطريين.

تفاوض أميركي

وأيدت وزارة الخارجية الأميركية تفاؤلاً بشأن فرص حل الأزمة، مؤكدة أن هناك تقدماً حصل في هذا المجال وإن «الأسوأ أصبح وراءنا». وقالت الناطقة باسم الوزارة هينذر ناوور «فلنتذكر أن الجميع متفقون، أو أن هذه الأطراف تعمل على اتفاق يرمي لمكافحة الإرهاب، وهذا ما سنركز عليه أولاً». وأضافت «لن نغرق في التفاصيل لمعرفة من اتصل بمن ومتى، الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، ولن يبتق تركيزنا على هذا الأمر لكي نتمكن من مواصلة الحرب ضد الإرهاب».

وأعلن الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دو جاريك، أن الأمين العام للمنظمة انطونيو غوتيريس يدعم الوساطة التي تقوم بها الكويت لحل الأزمة. وقال الناطق إن غوتيريس اتصل هاتفياً أمس، بنائب رئيس الحكومة الكويتية الشيخ صباح الخالد الصباح وعبر له عن دعمه الكامل لجهود الكويت لتخفيف حدة التوتر والدعوة إلى حوار فاعل. وأضاف أن الأمين العام «يتابع عن كثب» تطورات هذه الأزمة وهو «مقتنع بأهمية الحل الإقليمي» لها.

وغادر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الدوحة، بعد زيارة قصيرة أمس، متوجهاً إلى الكويت. وذكرت وكالة أنباء الأناضول الرسمية أن جاويش أوغلو التقى خلال زيارته القصيرة أمير قطر تميم بن حمد. كان الوزير، قال خلال تصريحات في الدوحة، «نسعى لإيجاد حل للأزمة». وادعى أن «وقوفنا مع قطر ليس معناه أننا ضد أحد أو أننا اخترنا أحد الأطراف». وأكد مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، الأمير خالد الفيصل، أن السعودية لم تمنع مسلماً من دخول المسجد الحرام وأداء العبادات، بل إنها حرصت على تقديم كل الخدمات والتسهيلات لقاصدي هذه البقعة المقدسة.

قطر وحزب الله.. «تحالف الشر»

ترتبط قطر مع مليشيات حزب الله اللبناني بعلاقات قديمة، في دليل آخر على السياسة الخارجية المزججة للدوحة، ففيها تصنف الدوحة، مثلها مثل بقية دول الخليج، مليشيات حزب الله منظمة إرهابية، تعقد معها الصفقات في الخفاء وخاصة في سوريا.

2010

في عام 2010، زار أمير قطر آنذاك حمد بن خليفة قرية بنت جبيل اللبنانية، وهي أحد معاقل مليشيات حزب الله، ولوحت أعلام صفراء لحمد بن خليفة، معبرة عن احتفال أنصار الحزب بقرار إعادة إعمار القرية، والإعلان عن افتتاح مشاريع أخرى بتمويل قطري.

2006

تاريخ العلاقة بدأ عند تمويل قطر إعادة إعمار العديد من القرى المدمرة في جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006.



مليار دولار

تضمن الاتفاق دفع مبالغ طائلة لمليشيات طائفية مقررة من حزب الله، وأيضاً لجهة النصر، وهي فرع القاعدة في سوريا، ووصل مجموع هذه المبالغ لمليار دولار.

اتصالات وصفقات

ظلت العلاقات بين الجانبين متواصلة، فرغم التباعد بين الطرفين على خلفية الأزمة في سوريا، إلا أن التواصل عبر أطراف خفية لم يتوقف، وبرزت الدوحة كونه وسيطاً في عمليات الإفراج عن الرهائن، خاصة اللبنانيين منهم، في سوريا، وهو ما تطلب اتصالات سرية بين مختلف الأطراف.

اتفاق البلدات الأربع

قفزت الاتصالات للسطح من خلال اتفاق لإجلاء سكان البلدات الأربع (كفريا والفوعة ومضايا والزبداني) في سوريا، وهو الاتفاق الذي قادته قطر بين جبهة النصر من جهة وحزب الله من جهة أخرى.

عواصم - البيان، وكالات

وصف معالي الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، مقابلة وزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم مع قناة «شارلي روز» بأنها منقوصة، مؤكداً أن «بطولات الحصار» الوهمي، وعبارات التأييد الحزبية المدفوعة الثمن مسبقاً لن تعفيه من معالجة سجل من التدخل والتآمر وتبني أجندة التطرف. وقال معالي الدكتور قرقاش إن تصريحات حمد بن جاسم «دفاع ومظلومية وتودد إلى واشنطن، وعدم تحمل مسؤولية عن سياسات عاثت فوضى وتطرفاً.. وصمت عن وعود نكتت، وهنا بيت القصيد». وتساءل معاليه، «هل توقع الشقيق أن تدخله وتحرضه المتكرر سيمر مرور الكرام؟ ألم يدرك أن دعمه للتطرف والإرهاب سيعزله وسيجعله مطالباً بالمراجعة؟». وأضاف «لكن أبعد من هذه الرؤية الضيقة، المجلس الذي يجمع الشقيق بأشقائه، تجمع سياسي اقتصادي يحترم الاختلاف والاستقلالية ولكنه قطعاً يمنع التآمر والتحريض». وقال معالي الوزير قرقاش، «إذا كان الشقيق يصرخ بضرورة احترام سيادته واستقلاليته، فإن المنطق ذاته أن للأشقائه سيادة واستقلالية في إجراءاتهم رداً على دعمه للتطرف والإرهاب».

من جهته، أكد وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد بن محمد، في نفس السياق، أن ادعاءات الدوحة حول الحصار والتجويج باطلة وغير صحيحة، في إشارة إلى ادعاءات قطر بأن الإجراءات المفروضة عليها تعتبر بمثابة حصار. وقال الوزير البحريني، في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «إنما هي خطوات سيادية لحماية أمننا وسلامة أوطاننا مع مراعاة العلاقات الأسرية بين شعبنا الواحد».

مطالب أسترالية

في غضون ذلك، ذكرت شبكة «آيه بي سي نيوز» الأسترالية أن السلطات تبحث حظر الخطوط الجوية القطرية وفرض عقوبات اقتصادية على قطر، وذلك على خلفية الاتهامات التي تلاحق الدوحة بدعم الإرهاب. وقال زعيم المحافظين الأسترالي، كوري برناردي، إن الوقت حان كي تكون الحكومة الفيدرالية أكثر حزماً مع قطر، وتحرمها من مصالحها هناك. وأوضح برناردي أن قطر «دولة راعية للإرهاب»، وفقاً لما أقرته الدول المحيطة بها، إضافة إلى مؤسسة كلينتون في الولايات المتحدة. وتساءل: «لماذا نسمح لقطر بحماية أمنها الغذائي عندما تقوض أمننا القومي؟»، وذلك في إشارة إلى الشركة القطرية «حساد أستراليا»، التي تمتلك 300 ألف هكتار من «الأراضي الزراعية الرئيسية» في أستراليا، مطالباً بضرورة إجبارها على البيع. وحض برناردي كلاً من رئيس مجلس

المنامة تؤكد أن ادعاءات الدوحة حول التجويع باطلة

قرقاش: قطر تواصل المراوغة بأكبر

عواصم - البيان، وكالات

وصف معالي الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، مقابلة وزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم مع قناة «شارلي روز» بأنها منقوصة، مؤكداً أن «بطولات الحصار» الوهمي، وعبارات التأييد الحزبية المدفوعة الثمن مسبقاً لن تعفيه من معالجة سجل من التدخل والتآمر وتبني أجندة التطرف، وأكد خالد بن أحمد بن محمد، وزير الخارجية البحريني، في نفس السياق، أن ادعاءات الدوحة حول الحصار والتجويع باطلة. وقال معالي الدكتور قرقاش إن تصريحات حمد بن جاسم «دفاع ومظلومية وتودد إلى واشنطن، وعدم تحمل مسؤولية عن سياسات عانت فوضى وتطرفاً. وصمت عن وعود نكثت وهنا بيت القصيد». وتساءل معاليه: «هل توقع الشقيق أن تدخله وتحريضه المتكرر سيمر مرور الكرام؟ ألم يدرك أن دعمه للتطرف والإرهاب سيعزله وسيجعله مطالباً بالمراجعة؟». وأضاف «لكن أبعد من هذه الرؤية الضيقة المجلس الذي يجمع الشقيق بأشقائه، تجمع سياسي اقتصادي يحترم الاختلاف والاستقلالية ولكنه قطعاً يمنع التآمر والتحريض». وقال قرقاش «إذا كان الشقيق يصرخ بضرورة احترام سيادته واستقلالته، فإن المنطق ذاته أن الأشقاء سيادة واستقلالية في إجراءاتهم رداً على دعمه للتطرف والإرهاب».

ادعاءات باطلة

وأكد خالد بن أحمد بن محمد، وزير الخارجية البحريني، أمس، أن ادعاءات الحصار والتجويع باطلة وغير صحيحة، في إشارة إلى ادعاءات قطر بأن الإجراءات المفروضة عليها من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر وبعض الدول الأخرى يعتبر بمثابة حصار.

وقال الوزير البحريني، في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «إنما هي خطوات سيادية لحماية أمننا وسلامة أوطاننا مع مراعاة العلاقات الأسرية بين شعبنا الواحد». وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أعلن، الثلاثاء، أن المملكة العربية السعودية استخدمت حقها في منع قطر من استعمال مجالها الجوي والبحري، لكنها رغم ذلك تركت الباب مفتوحاً أمام حركة العائلات المشتركة.

«الأسوأ وراءنا»

وأبدت وزارة الخارجية الأميركية الأربعة تفاعلاً بشأن فرص حل الأزمة، مؤكدة أن هناك تقدماً حصل في هذا المجال وإن «الأسوأ أصبح وراءنا». وقالت الناطقة باسم الوزارة هينري ناور «أقول إننا متفائلون وإن الأسوأ أصبح خلفنا».

وقالت «فلنتذكر أن الجميع متفقون، أو أن هذه الأطراف تعمل على اتفاق يرمي لمكافحة الإرهاب، وهذا ما سنركز عليه أولاً». وأضافت «لن نغرق في التفاصيل لمعرفة من اتصل بمن ومتى. الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، ولنبقى نركزنا على هذا الأمر لكي تتمكن من مواصلة الحرب ضد الإرهاب».

انشقاق قطري

إلى ذلك، كشف ائتلاف المعارضة القطرية، برئاسة الشبيخة نوف بنت أحمد آل ثاني،

عن وثيقة جديدة تؤكد أن الجيش القطري شهد حالة انشقاق ثالثة اعتراضاً على تعيين الجنرال، طيب أورال أوغلو، في منصب حساس بالجيش القطري، ألا وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة القطرية بالإنابة. ونشرت الشبيخة نوف تغريدة على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، تضم الوثيقة الأصلية، والموقعة من قبل اللواء، ناصر بن سعد آل ثاني، والعقيد سلطان منصور السبيعي، أعلن فيها اعتراضها على تعيين أوغلو.

«مانشيت» صحيفة قطرية مقتبس من قيادي متطرف

وأرجع البيان الذي أصدرته الصحيفة الموالية لتنظيم القاعدة، تصرفات الدول العربية تجاه قطر هو نتيجة «انزعاج هذه الدول من دور قطر الفعال في اليمن ومن تعاطفها مع الإخوان».

ويبدو أن إدراج اسم يوسف القرضاوي ضمن قائمة المطلوبين والداعمين للإرهاب، قد قطع الطريق أمام أي انسحاب تكتيكي كما فعل في يونيو 2016، حين قال «وقفت ضد المشايخ الكبار في السعودية أذعو لنصرة هؤلاء من يسمون بحزب الله، ويبدو أن جماعة مشايخ السعودية كانوا أنضج مني».

وكان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أعلن في يونيو 2004 من لندن، عن أول جمعية عمومية، بعد التأسيس الذي تم في دبلن، إيرلندا، وبرئاسة يوسف القرضاوي، ضم حينها ما يقارب الـ 200 عالم من السنة والشيعية، ومختلف الفرق والمذاهب.

وتصدر الاتحاد العالمي أمراء جماعات الإسلام السياسي الحركي من مختلف الدول العربية والإسلامية، وكان ولا يزال على رأسهم قيادات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان. جاءت أهداف تأسيس الاتحاد العالمي المدعوم مالياً ولوجستياً من الأمير القطري الأب حمد بن خليفة آل ثاني، الذي اتخذ من الدوحة مقراً رئيساً له، وفقاً لما صرح به القرضاوي: «جمع علماء الشيعة والإسلامية حول العالم ويكون شعبياً وليس حكومياً». وأضاف: «إن المشكلة الكبرى هي عندما يتدخل الحكم في العلم فيوجه العلم لخدمة الحكم، وهذه طامة كبرى على الأمم». وفي سياق تعزيز الاتحاد لموقعه سعى ومن خلال الخطاب الشعبوي إلى الهيمنة على

العامية وتغييرهم من المؤسسات الدينية الرسمية، بغرض المنازعة على الشرعية.

لقاء التوجهات

التقت دعاية الاتحاد مع الخطاب «الصحوي» وورعته، المنبثق عن رحم جماعة الإخوان، إضافة إلى ما يعرف بـ«السلفية الراديكالية»، والهدف كان واحداً وتمثل في إرباك المؤسسة الدينية التي تركزت على البعد الاجتماعي في حياة الناس، والعمل على تفرغها من شرعيتها من خلال الدعاية السوداء، وهي مهادنة السياسي، الذي انشغلت واشتغلت به كافة الحركات بهدف الوصول إلى الحكم.

وفي سبيل هزّة المجتمع برموز المؤسسة الدينية، ابتكرت التشكيلات أوصافاً مختلفة منها «علماء السلطان»، و«علماء لا علماء»، و«علماء الدرهم والدينار». وكان آخرها ما اختارته صحيفة «الراية» القطرية، «مانشيتاً» عريضاً باللون الأحمر «هيئة كبار العلماء المناقنين»، في إشارة مسيئة لهيئة كبار العلماء ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عبد العزيز آل الشيخ، على خلفية تأييد المفتي العام للمقاطعة الخليجية لقطر ودعوته الإخوان إلى نبذ الغلو والتطرف قائلاً: «على المسلمين تقوى الله، وأن يكون منهجهم واضحاً ومنهك الكتاب والسنة، ويجب ألا يكون هناك غلو أو مغالطات، ويجب أن يكون هناك منهج واضح بالعمل بكتاب الله، ومن جاء بذلك فهو على حق، ومن دعا إلى باطل فهو باطل، ويجب البعد من الأقوال والمعتقدات، داعياً الإخوان وغيرهم بعدم التعصب لآراء الأشخاص وأن يكونوا خلف الكتاب والسنة».

أستراليا تبحث حظر «القطرية» وفرض عقوبات

الولايات المتحدة. وتساءل: «لماذا نسبح لقطر بحماية أمنها الغذائي عندما نقوض السابق أسامة بن لادن على شاشاتها، بحكم الشركة القطرية «حساد أستراليا»، التي تمتلك 300 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الرئيسية» في أستراليا، مطالباً

الأسترالي، كوري برناردي، إن الوقت حان كي تكون الحكومة الفيدرالية أكثر حزمًا مع قطر، وتحرمها من مصالحها هناك. وأوضح برناردي أن قطر «دولة راعية عقوبية الاتهامات التي تلاحق الدوحة بها، إضافة إلى مؤسسة كلينتون في

ذكرت شبكة «آيه بي سي» نيوز الأسترالية أن السلطات تبحث حظر الخطوط الجوية القطرية وفرض عقوبات اقتصادية على قطر، وذلك على خلفية الاتهامات التي تلاحق الدوحة بدعم الإرهاب. وقال زعيم المحافظين

معارضة قطرية: قصر خليفة بالدوحة مركز لتدريب «القاعدة»

من تنظيم القاعدة، وتم استجوابها معرفة مصدر المعلومات التي بحوزتها، وكشفت السليطي مؤامرات قناة الجزيرة الفضائية، إذ لم تبد استغرابها من ظهور زعيم القاعدة السابق أسامة بن لادن على شاشاتها، بحكم أن الأخير كان معتاداً على زيارة الدوحة والإقامة مع وزير الداخلية السابق عبدالله بن خالد، والمشرف على قناة الجزيرة حمد بن جاسم، مبينة أن كتاب الصحافي السابق بالقناة يسري فودة، خير دليل على هذه العلاقة الوطيدة، لافتة إلى أن القناة تتولى مهام بث الفوضى في الوطن العربي. ووصفت السليطي العلاقة بين قيادات القاعدة والعائلة الحاكمة في الدوحة بالربحية، إذ يتبادل الطرفان المصالح، فضلاً عن علاقة المصاهرة بين ابن لادن والنظام الحاكم في قطر، باعتبار أن خالة ابن لادن يتزوجها عبدالله بن خالد بن حمد، والأخير تم وضع اسمه في قوائم الإرهاب.



منى السليطي

صمت المملكة

قالت السليطي إنها كانت مطلعة على مخطط القيادة القطرية ضد السعودية، مشيرة إلى أن المخطط كان يتضمن استفزاز المملكة، لا سيما أن حكام الدوحة كان يفيظهم توازن السياسة السعودية والتزامها الصمت في بعض المواقف. وأضافت أنها استفسرت عن سبب محاولة حكام قطر استفزاز السعودية فكان الرد بأنهم «يريدون أن يعرفوا ما تخفيه المملكة من سياسات وأسلحة، فضلاً عن مشاعرهم تجاه قطر».

وموزة، لافتة إلى أن السلطات حكمت عليها بالسجن سنتين، قبل أن تغادر قطر. قالت السليطي: «قطر خططت لما يحدث بالربيع العربي منذ اللحظات الأولى، وأعدت له العدة عبر التجهيز الإعلامي وسياسي، والميداني»، مشيرة إلى أن المعتقل الذي وضعت فيه كان مخصصاً لتدريب عناصر

عواصم - وكالات

تستمر الشهادات والأدلة التي تهتم دولة قطر، وتكشف العلاقة المشبوهة بينها والاتصالات والمواصلات القطري، المعارضة لنظام الدوحة، منى سيف السليطي، تفاسيل العلاقة المشبوهة بين قطر و«القاعدة»، وكذلك علاقة المشبوهة، التي تربط زعيم التنظيم السابق أسامة بن لادن ووزير الداخلية القطري عبدالله بن خالد، لافتة إلى أن قصر خليفة آل ثاني يعد مركزاً لتدريب المتطرفين من الأطفال، كما أن السلطة يتم الحاكم حالياً على المجنسين الإيرانيين مقابل إبعاد المواطنين القطريين. ووفق ما أوردته «الوطن» السعودية، أمس، أشارت السليطي في تصريحات خاصة للصحيفة، إلى أن قصر خليفة آل ثاني في قطر يعد مركزاً مهماً لتدريب عناصر القاعدة، مبينة أن الشبيخة موزة المسند، باتت تتحكم بشكل مهيمن على كامل أرجاء الإمارة، وتعدّ كلمتها نافذة بشكل كبير، لافتة إلى أن السلطة الحاكمة من الشبيخة في إذلال المواطنين القطريين، وفضلت الاعتماد على المجنسين الإيرانيين.

مغالطات الحكومة

ولفتت السليطي إلى مخادعة السلطات القطرية حول استحداث المجلس الأعلى للتعليم، إذ تبين بعد ذلك أن هذا المركز استحدث من أجل جلب العمالة الوافدة الأجنبية، مشيرة إلى أن العمل في هذا المجلس كان يعتمد على رفع التقارير من الإدارة العليا، إلا أنها كشفت بعض الفساد الذي أزعج السلطات القطرية، مبينة أن المجلس يتم التحكم فيه مباشرة من الشبيخة موزة والأمير تميم شخصياً. وأضافت «قبل دخولي المجلس الأعلى، كنت أتواصل مع حمد بن خليفة عن طريق الديوان الأميري، وتلك المراسلة سببت غضب المحيطين حوله وله شخصياً، إذ وصلتني تهديدات شفوية عن طريق رئيس المحاكم الشرعية عبدالعزيز الخليفي، وكانت موجهة مباشرة من تميم

اذيب الحصار

2008

بعد التقارب الذي كان بين حمد بن خليفة وصادم حسين، انقلب عليه في عام 2003 بعد الاحتلال الأميركي للعراق، ووضع حمد يده في يد الحاكم العسكري للعراق بول بريمر، وكانت تتم بعض التعيينات في قناة الجزيرة، ولذلك جاء تغيير قيادات الجزيرة في 2003، ولكن كانت قطر تستضيف بعض قيادات البعث، وتعطيهم الجوازات القطرية ويدخلون بها إلى السعودية. وفي عام 2008، ساءت العلاقات السعودية القطرية، وضبط الأمن السعودي أشخاصاً، منهم أحد أفراد العائلة القطرية، وأحد كبار قيادات البعث، وآخرين يحملون جوازات سفر قطرية، في طريق الدمام - الرياض للالتقاء بأشخاص، ومعهم مجموعة من اللوحات الفنية الثمينة المسروقة من المتحف العراقي.

2010

في مؤتمر القمة بسرت في ليبيا، كان هناك لقاء سري جانبي ضم معمر القذافي وحمد بن خليفة وعلي عبد الله صالح ومعهم أربعة آخرون، وكان محور الحديث هو التأمير على السعودية. وكان من ضمن التفاهات، أن علي عبد الله صالح المحتاج إلى الدعم السعودي، استأذن معمر وحمد في أن يظهر على التلفزيون ويهاجم قطر مؤقتاً، حتى يحصل على الدعم، ووافق الاثنان. عندما أحس الحوثيون بالخسارة، انسحبوا في 25 يناير، وفي 18 فبراير، أرسل بدر الدين الحوثي خطاب امتنان لحمد بن خليفة. وتضمن خطابه المشهور، لحمد بن خليفة إشادة وأوصاف ثناء لدعم قطر وإيران.

2011

خشى علي عبد الله صالح على نفسه من حمد بن خليفة أن ينقلب عليه، خاصة بعد الترتيبات التي تمت بين حمد وبدر الدين الحوثي، والدعم الا محدود الذي حصل عليه، فظهر في برنامج الذاكرة السياسية في قناة العربية، وقال بالنص: «كان فيه وساطة قذافية قطرية في مؤتمر خليج سرت، يتوسط القذافي وحمد، وهذا لأول مرة أششى بهذا السر، لماذا تحط رأسك في رأس القاعدة، لماذا لا تتصالح معهم، ونحن مستعدين نتفاهم معهم علشان يجنبوك المشاكل، وسنكلف ابن القذافي سيف الإسلام يتواصل معهم». ما حدث بعد ذلك، أن قطر انقلبت على صالح، ودعمت الحوثيين، كما انقلبت على القذافي في ما بعد.

2013

اجتمعت دول الخليج في الرياض في 23 نوفمبر، وذكرت كل النقاط التي تورطت فيها قطر، في ما يعرف بإعلان الرياض، وقدمته إلى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، الذي وقعه وحظي بتأييد قادة المجلس، ووقعه أمير قطر بعد ماطلة، وكان حدس الأمير سعود الفيصل بأن قطر لن تلتزم، عندما خاطب أمير قطر تميم بن حمد، بأن عليه أن يكون واضحاً إذا أراد أن يلتزم، وإن كان هناك شخص آخر يدبر الأمور، فعليه أن يرجع إليه، وهذا الكلام الذي أغضب تميم وقتها في الكويت، أثبتت الأيام صدقه حول من يدبر الأمور في قطر، وبعد توقيع تميم، وضعت فترة 90 طبعه، ومسلسل الكيد مستمر، والأمور ازدادت ضراوة، وبدأت يوماً بتنفيذ الالتزامات، وشكلت لجنة من 3 وزراء لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق، وكانت التقارير مضيئة للأمال.

2015

بدأ الملك سلمان صفحة جديدة مع أمير قطر، واضعاً جانباً مسألة سحب السفراء وإعادةتهم والعلاقات المتذبذبة لقطر مع جيرانها، وبدا واضحاً على السطح، أن الأمور تحسنت، وأن الدوحة عادت عن غيها، وقدردت اليد العليا التي مدها لها خادم الحرمين الشريفين، لكن تأتي الوقائع والأحداث بأن «أبو طبع»، باقى على طبعه، ومسلسل الكيد مستمر، والأمور ازدادت ضراوة، وبدأت تخرج عن السيطرة، حتى على قطر نفسها، ومع ذلك، استمرت سياسة الحزم مع الجميع، إلا مع قطر، فإن سياسة الاحتواء ما زالت مستمرة.

2017

قمم الرياض شهدت تلملماً طقريباً وخروجاً جماعياً لوفدها من القاعة قبل انتهاء الحفل الذي أقامه الملك سلمان لقادة وفود 55 دولة عربية وإسلامية، ليفاجأ المشاركون في اليوم التالي، بالهجوم على القمة وعلى السعودية من وسائل إعلامية تابعة لقطر من وراء ستار، ومنها «ميدل إيست آي» ومنظمة سام، وهي منظمة وهمية إخوانية، لا وجود لها على أرض الواقع، لتكون الطامة الكبرى في خطاب أمير قطر الذي بثته وكالة الأنباء القطرية في الهجوم على السعودية، واستغللت مناسبة حضوره تخريج المجتدين لئنه، وعندما شاهدت الدوحة ردة الفعل السريعة الغاضبة في السعودية والإمارات والبحرين، لجأت لتخرجه أختراق الوكالة.

وجاء نص الوثيقة كالتالي: «نظراً لما آلت إليه الأمور في قطر، وتحديدًا بعد تعيين الجنرال التركي، طيب أوران أوغلو، في منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة القطرية بالإناثة، وهو منصب لا يمنح إلا لمن ولي العهد نظرًا لحيويته، حيث إنه أعلى من منصب وزير الدولة لشؤون الدفاع ورئيس الأركان، ونحن إذا أقسمنا على عدم خيانة الوطن وما تم مؤخرًا من تمكين الجيش التركي والحرس الثوري الإيراني، من تغلل بعد خيانة عظمى يتعين محاسبة مرتكبيها».

تمويل الإخوان

ويعد أن أعلنت عدد من الدول على رأسها دول الخليج ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية ودعم الإرهاب، غادر السفير القطري لدى موريتانيا حينها عبد الرحمن الكبيسي نواكشوط عائداً إلى بلاده وذلك عقب إعلان موريتانيا قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، إلا أنهم لم يدلوا بأي أسباب وقتها عن دوافعهم لاتخاذ هذا القرار. لكن أكد الأمين العام المساعد للحكومة الموريتانية محمد إسحاق الكنتي، أن السبب الرئيسي وراء هذا القرار زعزعة قطر استقرار البلاد بالمنطقة. واتهم الكنتي قطر بدفع أموال لجماعة الإخوان في موريتانيا لزعزعة استقرار البلاد، والقيام بثورة على غرار ما جرى في تونس ومصر وليبيا 2011.

أجندة تخريبية

وقال الكنتي إن قطع العلاقات مع قطر كان ينبغي أن يتم يوم قطعت علاقاتنا بالكيان الصهيوني، فكلما البلدين ينفذان أجندة تخريبية واضحة بشكل مشترك، تستهدف الأمن القومي العربي عبر بث الشقاق وزرع الفتن وإكفاء الثعرات. وأضاف إن قطر أنفقت أموالها بسخاء على حركات الإرهاب والتطرف، ومولت الحروب في الوطن العربي، ونجحت في تمزيق دول الممانعة، والقضاء على أي خطر جدي يهدد الكيان الصهيوني، واتهم الكنتي حزب تواصل الإخواني الموريتاني بالعمل ضد مصالح الدولة العليا، مستهدفاً حديثاً لرئيس الحزب جميل منصور، قال فيه إن الموريتانيين في ليبيا يقاتلون إلى جانب القذافي، مشدداً على أن في ذلك تحريضاً عليهم، مع أن أيا منهم لم يحمل السلاح مع القذافي أو ضده. كما اتهم الكنتي، الزعيم الروحي للإخوان محمد الحسن ولد الددو، بتكفير الناس وتحريض الشباب على التطرف في سوريا وليبيا واليمن ومصر، وذكر بحريق المتطوعين القذافيين بالمشرك نظير إسهاماتهم في تقديم الخدمة لضيوف الرحمن. هذا وقد اطلع أمير منطقة مكة المكرمة قبل الإفطار على بعض الخطط والتجهيزات الأمنية المستخدمة في شهر رمضان، كما استمع إلى شرح عن خطط الجهات ذات العلاقة في ما يخص العشر الأواخر من رمضان. وقال الفيصل «يجب علينا أن نقول للمحسن أحسنت، وشكراً لكل من قام بدوره ومن بينهم قوات الأمن التي تحرس هذا المكان وتقدم كامل الخدمات الأمنية لقاصديه»، وردت الأجهزة المعنية في السعودية، الاثني، بالأرقام، على المزاعم التي روج لها الإعلام القطري، بشأن منع المعتمرين القطريين من دخول الحرم المكي. وقالت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي في بيان: «المملكة استقبلت منذ الأحد الماضي وحتى اليوم (1633) معتمراً طقريباً أودوا مناسك العمرة».

معتزمون

وتستقبل فنادق المدينة المنورة عدداً من المعتمرين والزوار القطريين في خضم حملات الإكثارة والفتنة التي تبثها الإعلام القطري بشأن منع مواطني الدوحة من الزيارة وأداء المناسك، وفق ما ذكرت صحيفة الرياض.



■ أنور قرقاش

تصريحات حمد دفاع ومظلومية وتودد لواشنطن وعدم تحمل مسؤولية الفوضى والتطرف

وثيقة تؤكد وجود انشقاق في الجيش القطري بسبب تعيين جنرال تركي في منصب حساس

مسؤول موريتاني: قطر وإسرائيل تنفذان أجندة تخريبية تستهدف الأمن القومي العربي

أمير مكة: لم نمنع أي مسلم من دخول المسجد الحرام



■ خالد الفيصل خلال جولة في باحات الحرم | واس

الرياض - البيان، وكالات

أكد مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، أن المملكة العربية السعودية لم تمنع مسلماً من دخول المسجد الحرام وأداء العبادات، بل إنها تحرص على تقديم كل الخدمات والتسهيلات لقاصدي هذه البقعة المقدسة. وقال الأمير خالد الفيصل بعد أن شارك رجال الأمن والمشاركين من الجهات ذات العلاقة بخدمة ضيوف الرحمن، طعام الإفطار في المسجد الحرام «أقوم بهذه الجولة السنوية بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأرجو من الله أن يديم نعمة الإسلام والاستقرار»، مضيفاً: «أود أن أشكر جميع من يقدم الخدمة في هذا المكان المقدس للمعتمرين والمصلين، والطائفين، والساعين، لحمايتهم من كل ضرر يعون الله». وأشار الأمير خالد الفيصل إلى أنه يجب علينا أن نقول للمحسن أحسنت، مقدماً شكره لكل من قام بدوره، ومن بينهم قوات الأمن التي تحرس هذا المكان وتقدم كامل الخدمات الأمنية لقاصديه، كذلك شكر أمير مكة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين القائمة على إدارة المسجد الحرام واصفاً طريقة الإدارة «بالمميزة».

عمرة أمنة

وإبان أن المسجد الحرام يستقبل خلال شهر

ات اقتصادية

الجوية القطرية بالمجال الجوي الاسترالي، ومنع قطر من رعاية أي فرق رياضية استرالية، قائلاً: «لقد حان الوقت لأن نحمي مصالحنا الوطنية»، وتابع «هذا يعني التوقف عن تجاهل أنشطة الأمم التي تقوض مصالحنا».

بضرورة إجبارها على البيع. وأضاف زعيم المحافظين: «من المناسب فقط أن نطلب منهم عدم الاستثمار في بلادنا حتى يكفوا عن دعم الإرهاب». وشدد عضو مجلس الشيوخ، السيناتور برناردي، على ضرورة حظر الخطوط

حمد بن جاسم.. راسم سياسات دعم الإرهاب



■ حمد بن جاسم

علاقة قطر مع إسرائيل.. جذور قديمة رسخها رئيس الوزراء السابق

ملحماً إلى أن المنطقة مقبلة على بركان.

ولم تقتصر ممارسات حمد بن جاسم على ذلك فقط، بل امتدت إلى خلق أجواء التوتر مع الأشقاء الخليجيين بأيد خفية ما انفكت تحاول إثارة القلاقل، وليس أدل على ذلك مما كشفته صحيفة الوطن البحرينية عن المخططات التي نسجتها الدوحة في أزمة العام 2011 في مملكة البحرين. مستنداً على دعم إيران، طلب رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم من جمعية الوفاق المنحلة بالتنسيق مع مثيلاتها من التنظيمات، العمل على استمرار الاحتجاجات، وقدم تصوراً لجمعية الوفاق من أجل إطلاق حوار وطني لمناقشة مطالبها السياسية على ألا يتم انسحاب المتظاهرين إلا بعد شهر من بدء الحوار، لتخط على يده وثيقة المبادرة القطرية.

حاول رئيس الوزراء القطري السابق في مقابلته الأخيرة التأثير على الموقف الأميركي لصالح الدوحة، إلا أن واقع السياسة القطرية التي رسم بن جاسم خطوطها أسوأ من أن يتم تجميلها من خلال مقابلة تلفزيونية.

واشنطن - البيان

أطل راسم سياسات الدوحة الخارجية رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم عبر إحدى القنوات التلفزيونية الأمريكية مفنداً موقف الدوحة من الأزمة، منتقداً قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي وصف قطر بأن لها تاريخاً طويلاً في دعم الإرهاب.

ولعل في تاريخ بن جاسم السياسي وفي ثنابا مواقفه ما يفضح مواقفه الميئة في أكثر من ملف، مهاجمة المملكة العربية السعودية ومحاولة تحريض الشباب السعودي في الخارج على بلادهم. وقد أقر حمد بن جاسم في تسجيل ذائع الصيت يخلق علاقات شخصية مع هؤلاء الناس في عدد من العواصم أبرزها لندن وباريس وروما وسويسرا، وأن السفارات القطرية في هذه العواصم تعمل معهم بهدوء دون أن يكلفها هذا شيئاً، فيما لم ينس في تسجيلاته المسربة الإفصاح عن علاقة بلاده مع إسرائيل وما لها من جذور قديمة قام هو برسمها لتحقيق مآرب عدة، مشيراً إلى أن إسرائيل تخفف الضغط على بلاده حال اشتد الضغط السعودي على الأميركيين،

■ أبوظبي - البيان

أكد المركز الاستشاري الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية والمستقبلية في أبوظبي أن التطورات التي شهدتها الأيام القليلة الماضية، على خلفية الأزمة التي تسببت بها السياسات القطرية، تشير إلى أن الاقتصاد القطري بدأ تظهر عليه مظاهر المعاناة نتيجة للأزمة التي اندلعت في الخامس من يونيو الجاري لدى إعلان كل من المملكة السعودية والإمارات ومملكة البحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، ما أفضى إلى قيام هذه الدول بإغلاق منافذها البرية ومجالاتها البحرية والجوية أمام قطر.

وأوضح تقرير «المركز الاستشاري الاستراتيجي» أن آثار العزلة التي دخلها الاقتصاد القطري قد بدأت، جراء ذلك في الظهور في ظل الأهمية الكبيرة التي تحتلها الدول المقاطعة بالنسبة لحركة التجارة الخارجية لقطر، وكذلك بالنسبة لحركة الأفراد من قطر وإليها، وبالنسبة لحركة رؤوس الأموال الوافدة إليها أيضاً.

■ تأثيرات مباشرة

كما أن العلاقات الاقتصادية المباشرة التي تربط الدول المقاطعة بقطر تزيد من حدة وعمق تأثير الأزمة على الاقتصاد القطري أيضاً، لافتاً إلى أن آثار الأزمة على الاقتصاد القطري تتعدد بتعدد القطاعات وأنشطته الاقتصادية المنكشفة على هذه الأزمة، كالتجارة البينية بين قطر ودول المقاطعة والتجارة الخارجية والأوضاع المالية للحكومة والاستثمار الأجنبي والبورصة القطرية والسياحة والطيران المدني، وغيرها من القطاعات أيضاً.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية القطرية أشار تقرير المركز الاستشاري الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية والمستقبلية إلى أن الإحصاءات والبيانات الرسمية تبين أن السعودية والإمارات والبحرين ومصر تستحوذ على ما يناهز 6,5 مليارات دولار، أو ما يساوي 10٪، من إجمالي الصادرات القطرية البالغة 65 مليار دولار، كما أنها تستحوذ على ما قيمته 5,1 مليارات دولار، أو نحو 15٪ من الواردات القطرية البالغة 34 مليار دولار. وهذا يعني أن قطع هذه الدول علاقاتها التجارية المباشرة بقطر يعني أن قطر ستخسر 11,6 مليار دولار من تجارتها الإجمالية البالغة قيمتها 65 مليار دولار، مشدداً على أن تأثير الأزمة في العلاقات التجارية المباشرة، لن يتوقف عند هذا الحد، فإغلاق المجال الجوي وخطوط الملاحة البحرية التابعة للدول المقاطعة، ولا سيما السعودية والإمارات، يهدد استقرار تدفق سلع الاستيراد الآتية من مختلف دول العالم إلى قطر ما يزيد من حدة الأزمة.

■ السلع الاستهلاكية

وبشكل عام، فستكون أسواق سلع الاستهلاك النهائي القطرية، ولا سيما السلع الغذائية، هي الأكثر تأثراً، الأمر الذي يمس الحياة اليومية للسكان بشكل مباشر، من خلال قصور المعروض من هذه السلع وارتفاع أسعارها في الوقت ذاته. يضاف إلى ذلك أن إغلاق المجال الجوي وخطوط الملاحة البحرية التابعة لدول المقاطعة في وجه سلع التصدير القطرية يلقي بظلاله أيضاً على الاقتصاد القطري، الذي ستقلص قدرة منتجاته على الوصول إلى الأسواق العالمية.

■ تدفق الاستثمار

وأضاف تقرير «المركز الاستشاري الاستراتيجي» أنه بالنسبة للأوضاع المالية الحكومية في قطر، فإن حالة العزلة التي تحول إليها الاقتصاد القطري تعد مصدر تهديد بالنسبة لأوضاعه المالية، إذ إن الأزمة تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليه، ولأن هذه التدفقات تمثل بنداً جوهرياً ضمن بنود الموازنة العامة للدولة القطرية، فإن ذلك سيضطر الحكومة إلى السحب بكثافة من أرصدها المالية، وقد تلجأ إلى تسهيل بعض أصول صندوقها السيادي الموزعة حول العالم والمقدرة بنحو 335

مع بداية ظهور آثار «العزلة» وتدهور ثقة المستثمرين

الاقتصاد القطري يتضرر
والتجارة والاستثمار أكثر القطاع

المباشر وغير المباشر، إذ إن عزل هذا الاقتصاد عن محيطه الإقليمي يقلص قدرته الاستيعابية بالنسبة للاستثمار الأجنبي، بسبب تراجع قدرة المستثمرين والشركات العاملة فيه على الوصول إلى أسواق دول الجوار لتصريف منتجاتها، كما أن احتمالات تعرض الاقتصاد القطري لعدم الاستقرار، في ظل الأزمة زادت من عدم ثقة المستثمرين في مستقبله، وفي قدرته على توفير التمويل اللازم بالاعتماد على القطاع المصرفي المحلي والإقليمي والعالمي كذلك، بسبب قصور السيولة المحلية، وانقطاع الصلة مع الأسواق الإقليمية الهامة، إضافة إلى ضعف القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية.

■ وضع حرج

وفي ما يتعلق بتأثير الأزمة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر، أعاد تقرير المركز الاستشاري الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية والمستقبلية إلى الأذهان إلى

لخفض جديد في تصنيفه الائتماني خلال الفترة المقبلة. كما خفضت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني لقطر من AA2 إلى AA3، بسبب ضعف المركز الخارجي للبلاد، والضبابية التي تحيط بنموذج النمو الذي تتبعه الدولة.

كما تعرضت التصنيفات الائتمانية لعدد من الشركات القطرية إلى التخفيض أيضاً من قبل وكالات التصنيف العالمية، وشمل ذلك شركة «راس غاز»، وشركة «قطر للبترو»، وشركة «صناعات قطر»، وشركة «الديار العقارية»، و«شركة ناقلات» وشركة «أوريدو»، وبالطبع سوف تزداد هذه القائمة طولاً مع استمرار الأزمة.

■ تراجع الجاذبية

أما في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطر، فإن الأزمة أفقدت الاقتصاد القطري الكثير من مقومات جاذبيته تجاه الاستثمار الأجنبي يشقيه

■ عزوف المستثمرين

وقال المحلل المالي وخبير أسواق الأسهم، عمرو حسين، إن الأسهم القطرية باتت تتداول عند أسعار متدنية لكن هناك حالة عزوف واضح من قبل المستثمرين والمؤسسات العالمية جراء تزايد المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد القطري وعدم وجود أي بوادر تلوح في الأفق بحلول للأزمة الراهنة.

وأضاف أن حكومة قطر مطالبة بشكل عاجل وسريع للموافقة على مطالب أشقاها الخليجيين والتخلي عن سياستها الداعمة للإرهاب حتى تعاود الأسهم القطرية الانتعاش وتستعيد توازنها مجدداً. ويتوقع عمرو حسين استمرار مبيعات الأجانب على الأسهم خصوصاً بعد أن خفضت وكالات عالمية التصنيفات الائتمانية للاقتصاد وأكدت خطورة الأوضاع الحالية لا سيما في القطاع المصرفي، لافتاً إلى أن وكالة ستاندرد آند بورز خفضت تصنيف لبنك قطر الوطني ووضعت في قائمة المراقبة الائتمانية ذات التداعيات السلبية، مع البنك التجاري، وبنك الدوحة، ومصرف قطر الإسلامي.

لكل ساعة تداول منذ أن إلى نحو 2,6

مليار ريال. وأضاف أن التداعيات السلبية لقرارات المقاطعة ستطول الشركات المدرجة والاقتصاد القطري وبالتالي هناك مخاوف متزايد من مصير الاستثمارات في الدوحة وهو ما دفع الأجانب إلى التخارج وبيع استثماراتهم والتوجه نحو أسواق بديلة مثل الإمارات والسعودية.

وأشار زياد الدباس إلى ارتفاع نسب المخاطرة في السوق إلى مستويات غير مسبوقة رغم محاولات المؤسسات المحلية شراء الأسهم لدعم السوق لكنها فشلت مع تزايد مبيعات الأجانب وعدم وجود بوادر على انفراج الأزمة بسبب تمسك قطر بسياستها.

وتوقع الدباس استمرار تذبذبات السوق في ظل عدم وجود ما يطمئن المستثمرين متوقعاً أن تؤثر تلك الأوضاع على التصنيفات الائتمانية للشركات المقيدة، وقد يدفع مؤسسة مورجان ستانلي إلى مراجعة وضع الشركات القطرية المدرجة على مؤشرها للأسواق الناشئة.



■ تواصل نزوح رؤوس الاموال من بورصة الدوحة | البيان

العالمية بعدما تعرض لخسائر فادحة لم يتكدها منذ الأزمة المالية العالمية على وقع قطاع العلاقات مع دول عربية عدة، إذ وصل متوسط خسائر البورصة القطرية

■ خسائر فادحة

وقال المحلل المالي، زياد الدباس، إن السوق القطري فقد جاذبيته الاستثمارية أمام المؤسسات الأجنبية والصناديق

ريال، في المقابل وصلت مشتريات المؤسسات والأفراد القطريون نحو 256,03 مليون ريال مقابل مبيعات بنحو 210,65 ملايين ريال.

مع استمرار تخارج الأجانب

بورصة الدوحة تفقد جاذبيتها الاستثمارية

■ دبي - رامي سميج

أكد محللون وخبراء أن بورصة قطر فقد جاذبيتها الاستثمارية مع استمرار تخارج الأجانب من الأسهم، منذ أن قطعت دول عربية من بينها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة.

وخسر رأس المال السوقي للأسهم القطرية قرابة 12 مليار دولار، فيما تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة بنسبة 7,4٪ منذ اندلاع الأزمة، وفق حسابات «البيان الاقتصادي».

وأضاف المحللون، لـ«البيان الاقتصادي»، أن الخسائر الفادحة التي تكبدتها الأسهم القطرية رفعت نسب المخاطرة في السوق ما دفع الأجانب إلى بيع استثماراتهم واللجوء إلى أسواق خليجية أخرى في مقدمتها الإمارات والسعودية.

وفق بيانات البورصة القطرية، حقق الأجانب مبيعات بقيمة 112,85 مليون ريال في تداولات أمس، فيما بلغت مبيعات الخليجيين نحو 26,45 مليون

في الوقت الذي تحشد دول العالم كل قواها ووسائلها لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، ووضع حد لنموه، تثبت قطر خلاف ذلك، وأن موقفها الفعلي دعم المنظمات الإرهابية والقوى المتطرفة، وتوفير الحماية للمعارضات السياسية باستقطابهم ومنحهم منصة إعلامية ينفثون سموهم عبرها، حيث تصر على التمادي في السياسات الكارثية التي تنتهجها في التخريب لدعم الإرهاب والجماعات المتطرفة، ودعماً لمخططات إيران في المنطقة، واتخاذ مسلك معاد لدول المنطقة. وقد فشلت كافة المحاولات لإثباتها عن هذا الطريق الذي يهدد الأمن الخليجي والعربي والدولي، وأصبحت تواجه عزلة دولية حقيقية، مع هذا الرفض العالمي الكبير لسياساتها.

■ إسطنبول - البيان، بغداد - عراق أحمد، تونس - الحبيب الأسود، بيروت - وفاء عواد

سوريا

تمويل تنظيم القاعدة

لم تعد العلاقة بين جبهة النصرة الإرهابي، ودولة قطر سرية، بحكم التطور الرومانسي والفاضح لهذه العلاقة طوال السنوات الأربع الماضية، بل بات الحديث عن هذه العلاقة من الماضي، لكننا نفتح هذا الملف للتأكيد على مسؤولية قطر في تغذية هذه الجماعات وبشكل مباشر، والذي تسبب في مقتل المئات من الأبرياء، سواء من خلال العمليات الانتحارية أو من خلال الحرب التي تشنها هذه التنظيمات على السوريين أو في أي مكان آخر. وهناك دلائل ملموسة على عمق العلاقة القطرية بالتنظيمات الإرهابية، ليس فقط جبهة النصرة، وإنما يتجاوز ذلك إلى الحشد الشعبي العراقي، وإلى حزب الله اللبناني. في العام الماضي، وجه الكاتب البريطاني الشهير، روبرت فيسك، اتهاماً لقطر بأن لديها علاقة مؤكدة مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وقال في مقاله له في صحيفة «الإنديبندنت»، «ليس هناك شك بأن هناك علاقة بين قطر وجبهة النصرة»، واستشهد فيسك بقاء قناة الجزيرة مع قائد التنظيم أبو محمد الجولاني.. والسؤال هنا، في الوقت الذي اختار فيه الجولاني أن يظهر بشكله الحقيقي على التلفاز، اختار منبر قناة الجزيرة القطرية؟! لماذا؟.

خطاب تكفيري

لم تنته التساؤلات التي تقودنا إلى يقين العلاقة القطرية مع تنظيم القاعدة، ففي خطاب التحول المزعوم لأبو محمد الجولاني من تنظيم جبهة النصرة (القاعدة في بلاد الشام)، إلى تنظيم فتح الشام، أيضاً اختار الجولاني شاشة الجزيرة، ليس فقط لأنها المنبر الأوسع انتشاراً، بل لأنها المنبر الذي يتبنى هذا التنظيم، وهذا الأمر ينطبق على زعيم التنظيم الإرهابي أيمن الظواهري أيضاً.. إذ نحن أمام مشروع تبني للخطاب التكفيري الإرهابي في المنطقة. وهذا لم يعد سراً، إذ ان كل الخطابات الإرهابية تجدها على منصة قناة الجزيرة.

وقد ذكرت مجلة «فورن بولسي» الأميركية الشهيرة، أن وزارة الخزانة الأميركية، رصدت التمويل القطري في سبتمبر 2014 لتنظيم القاعدة، عن خلال رجل أعمال قطري منح انتحاري تنظيم القاعدة في سوريا، مبلغ مليوني دولار..

تساهل

وبحسب ما أوردته المجلة في تقريرها، فإن مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى، كشفوا تساهل قطر مع مسلحي تنظيم القاعدة، وأكدوا أن بعض مواطني قطر يمولون تنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، ووصفت المجلة موقف قطر بالمتناقض، فهي تدعم تنظيم القاعدة، وتستضيف قواعد عسكرية أميركية على أراضيها.

بل إن صحيفة «واشنطن بوست»، كشفت في تقرير لها في 2013، عن تورط الأكاديمي القطري الشهير عبد الرحمن العميمي، في دعم تنظيم القاعدة باسم التمويل الخيري، كما أنه الممول الرئيس، بحسب الصحيفة، لكافة التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط، وأمام هذا المشهد، لا بد من إعادة قراءة الدور القطري في كل الدول العربية، التي تعمها الفوضى، والبحث عن الدور الخفي لدولة قطر في دعم هذه التنظيمات.

تمويل

في أغسطس، أطلقت جبهة النصرة سراح الجنود الفجيين الذين يعملون في الأمم المتحدة على الحدود بين الاحتلال الإسرائيلي وسوريا في الجولان، وقد واكبت الجزيرة هذه الحادثة لحظة بلحظة، بينما توسطت قطر في الإفراج عن هؤلاء الجنود. وكشفت مصادر في المعارضة السورية لـ «البيان»، أن سامي العريدي (المسؤول الشرعي العام لجبهة النصرة)، تلقى أموالاً طائلة من قطر للإفراج عن هؤلاء الجنود. وأكدت المصادر أن العريدي كان من أكثر الشخصيات المقربة من الاستخبارات القطرية، وكان يتحرك بموجب التوجيهات القطرية ضد الفصائل المعتدلة، ولقما قاتل مقاتلوه قوات النظام السوري في تلك المنطقة، أو مواجهة حزب الله الإرهابي. وقد كانت هذه الاستراتيجية القطرية، من أجل تمويل هذه التنظيمات، بحيث تدخل على خط الوساطة للإفراج عن مختطفين من قبل هذه التنظيمات، ومن ثم، تجد في هذا الباب مسوغاً لتمويل هذه التنظيمات الإرهابية، وخصوصاً مع تنظيم فتح الشام (الناصره سابقاً).

تغيير ديموغرافي

كانت العملية الأكثر بشاعة في سوريا، هي نقل أهالي كفريا والفوعة إلى منطقة مضايا والزبداني، مقابل العكس، وقد وصفت هذه العملية بأنها أكبر عملية تغيير ديموغرافي في سوريا منذ بداية الأزمة لحماية النظام السوري، وتحقيقاً لرغبة إيران في الانتشار الشيعي على محيط مدينة دمشق.. فمن هو عراب هذه الجريمة اللا إنسانية.

يقول مسؤول في المعارضة السورية، فضل عدم الكشف عن اسمه، إن الدور القطري كان المحرك الرئيس في هذه الصفقة، فقد تمكنت قطر من جمع ممثلين عن حركة أحرار الشام وجبهة النصرة اللتين تسيطران على مدينة إدلب ومحيط كفريا والفوعة، مع ممثلين عن حزب الله والحرس الثوري الإيراني، اللذين يسيطران على مضايا والزبداني، ومن خلال الدور القطري، تمت الصفقة الدنيئة بترحيل أهالي المنطقتين، مقابل منح كل من تنظيم النصرة وأحرار الشام أكثر من 50 مليون دولار.. وبالفعل، تمت العملية، وبالتالي، مولت قطر بصورة غير مشروعة تنظيم القاعدة، بمبلغ هائل، يكفي التنظيم للحياة أكثر في سوريا.

400 مليون

وقالت مصادر على اطلاع بقضايا التنظيمات الإرهابية في سوريا وتحولاتها لـ «البيان»، إن خطاب التحول الشهير الذي أعلن بموجبه الجولاني عبر قناة الجزيرة، التحول من تنظيم النصرة إلى فتح الشام، كان مقابل 400 مليون دولار، دفعتها قطر من أجل إعادة تموضع القاعدة، حين كان الضغط الأميركي يركز على ضرورة فصل النصرة عن فصائل الجيش الحر المعتدلة. وأكدت المصادر أن هذه الطريقة، كانت تهدف قطر من خلالها إلى تقوية تنظيم جبهة النصرة، فني ظل تزايد الضغط الدولي على التنظيم، وإعلان التحالف الدولي للحرب ضده، وكذلك الأمر، السماح لهذا التنظيم بإتباع بقية التنظيمات الأخرى، وبالفعل، كان هذا ما حدث بعد تحولات الجولاني المزعومة واستلام المال القطري، حيث فتحت النصرة النار على الفصائل المعتدلة في الريف الغربي من حلب، وكذلك هاجمت بعض الفصائل في ريف إدلب.

الشواهد على العلاقة الوثيقة بين قطر وجبهة النصرة، علاقة مفضوحة لدى أوساط المعارضة السورية، حتى إن قيادات عسكرية من هيئة الأركان السورية السابقة، طلبت من قطر أن تتعامل بشكل مباشر معها فيما يتعلق بالتمويل وتقديم السلاح، إلا أن قطر أصرت على أن تتعامل بشكل منفرد. وتؤكد مصادر موثوقة في المجلس العسكري للمعارضة السورية، الذي تأسس في أنطاليا عام 2012، أن قطر كانت تخصص 40 في المئة من الأسلحة التي تقدمها للمعارضة، فيما توزع بقية الأسلحة على أكثر من عشرين فصيلاً، لافتاً إلى أن ميزانية القاعدة (جبهة النصرة)، كانت تعادل أضعاف مخصصات الفصائل الأخرى.

ولفت إلى أن الهجوم الشهير على مقر قيادة الأركان في باب الهوى في عام 2014، سبقه دعم قطري لا محدود لهيئة الأركان، وبعد هذا الدعم، هاجمت جبهة النصرة وفصائل إسلامية متطرفة، مقر هيئة الأركان، ونهبت كل الأسلحة في المستودعات، معتبراً أن هذا جزء من الخطة القطرية لإغراق سوريا بالقوى المتطرفة.

شراء الفصائل الضعيفة

العديد من المراقبين السوريين للأحداث، بما فيهم سياسيون معارضون، تحدث إليهم «البيان»، وفضلوا عد ذكر أسمائهم، أبدوا استغراباً من السياسة القطرية حيال سوريا. وأكدت عدة شخصيات، أن الدعم القطري للتطرف بدا واضحاً في عام 2014، فقد اعتمدت قطر على شراء الفصائل الضعيفة وضعها إلى تنظيم القاعدة، وكانت تقدم، وحتى هذه اللحظة، رواتب مغرية للفصائل، من أجل استدراجها والانضمام إلى تنظيم النصرة. وأكدت شخصية بارزة في المعارضة السورية، أن قطر يوماً من الأيام ستدفع الثمن الباهظ بسبب سياسيتها المدمرة في سوريا، لافتاً إلى أن اللعب بالإرهاب استراتيجية فاشلة، جربها العديد من الدول، وفي النهاية ينقلب السحر على الساحر.. وبينت أن حجم سيطرة جبهة النصرة على المناطق السورية لم يكن لولا الدعم القطري، لافتاً إلى أن أول من خرج من مدينة حلب وتسبب بسقوطها، هو تنظيم القاعدة الموالي لقطر، لافتاً إلى أن قطر ضالعة بشكل مباشر في سيطرة روسيا والنظام وإيران على تلك المدينة.

الحشد الشعبي

ليبيا

نقل غازات سامة

إلى سوريا

منذ أكثر من خمسة أعوام، تواترت اتهامات لدولة قطر بنقل غازات سامة من ليبيا إلى سوريا، لوضعها بين أيدي الجماعات الإرهابية التابعة لها، وخاصة جبهة النصرة، جناح تنظيم القاعدة في بلاد الشام، غير أن تلك الاتهامات كانت تتعرض للتهميش والتجاهل لسبب أو لآخر، وخصوصاً أن الإدارة الأميركية السابقة كانت متورطة في المخطط التي تزعمته قطر في المنطقة. وفي أبريل الماضي، كشف تقرير استقصائي للصحافي الأميركي الشهير سيمون هيرش عن تورط المخابرات القطرية، والقيادي السابق في الجماعة الليبية المقاتلة، عبد الحكيم بلحاج، ومليشيا الفاروق المتطرفة، مع قوى إقليمية ودولية في تهريب كميات من غاز السارين من ليبيا إلى سوريا. وأشار التقرير إلى أن كميات من غاز السارين، كانت مخزنة في منطقة صحراوية بليبيا، تم نقلها إلى سوريا عبر تركيا، لجبهة النصرة الإرهابية لاستخدامها ضد الجيش السوري، أو ضد بعض قوى المعارضة، واتهام قوات النظام بذلك. وأوضح هيرش أن إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، ووزيرة خارجيته السابقة هيلاري كلينتون، كانا على علم بما قامت به المخابرات القطرية. وبحسب مراقبين، فإن قطر نقلت عن طريق عملاتها في ليبيا، كميات من غاز السارين لدعم حلفائها في سوريا، وبخاصة من الجماعات الإرهابية، التي كانت الدوحة تهيئها للسيطرة على مقاليد الحكم في دمشق، في حال الإطاحة بنظام الأسد.

كما سبق أن أكد السياسي الليبي أحمد قذاف الدم، ابن عم الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، استيلاء المتطرفين في ليبيا على غاز السارين القاتل، الذي كان موجوداً في مخازن بحراءه جنوبي البلاد. وأضاف أن المتطرفين، ومنهم تنظيم داعش، قاموا بنقل كميات كبيرة من هذا الغاز المحرم دولياً إلى مدن الشمال، بما فيها طرابلس، مشيراً إلى أن الغاز جرى استخدامه بالفعل، وأن دولاً غربية رصدت هذا الأمر، وغضت الطرف عنه في حينه. وتشير مصادر استخباراتية إلى أن النظام الليبي السابق، كان يمتلك مخزوناً من غاز السارين في منطقة صحراوية جنوبي سرت، وأن المليشيات المتشددة الحليفة لقطر، وضعت يدها على ذلك المخزون، وتم نقل لترين منه إلى الأراضي السورية، في حين لا تزال كميات أخرى لدى جهات مرتبطة بتنظيم القاعدة، وتشير ذات التقارير إلى أن أطرافاً إقليمية

العراق

دعم «الحشد الشعبي»

العلاقة القطرية مع مثل هذه التنظيمات تجاوزت سوريا إلى العراق، إذ نقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية، عن مصادر عراقية، وجود علاقة ارتباطية بين اتفاق كفريا والفوعة، ومساعي قطر للإفراج عن مختطفين قطريين، بينهم أعضاء في العائلة الحاكمة في قطر في العراق.. وأشارت «ذا غارديان» إلى أن طائرة قطرية انتظرت أربعة أيام على التوالي في بغداد، لإتمام صفقة الإفراج عن 26 مختطفاً قطرياً. وأوضحت أن تلك الصفقة، ربما تكون جزءاً من صفقة إقليمية ترتبط بصورة كبيرة بعملية إجلاء 4 سكان بلدات محاصرة في سوريا. ليتبين في ما بعد، أن قطر أيضاً قدمت 200 مليون دولار هدية لميليشيات لحشد الشعبي الطائفية، التي تنكل بالمدنيين في الأنبار والموصل، في سياسة تفوق الغرائبية والتصورات المتطرفة، فكيف بدولة مثل قطر، أن تدعم الأضداد وتحرض على القتل في سوريا والعراق، والسؤال الكبير، ما مصلحة قطر في تنمية هذه التنظيمات المقاتلة!!!

ويؤكد محللون أن التنظيمات الإرهابية لعبة خطيرة، العديد من الدول جربها، وفي النهاية انقلب السحر على الساحر، حدث ذلك مع تنظيم القاعدة في أفغانستان، الذي انقلب على كل الداعمين له في حربه من الروس في أفغانستان، وحتى هذه اللحظة، تذوق باكستان الداعم الرئيس للقاعدة في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، المرارة بسبب العمليات الانتحارية التي يشنها التنظيم على المدن الباكستانية.

وبعيداً عن ارتداد السحر على الساحر، إن العلاقة مع مثل هذه التنظيمات الإرهابية، مهما كانت الأسباب والدوافع تتنافى مع مفهوم الدول الحديثة، وأصول العلاقات الدولية، ذلك أن التحالف العالمي ضد الإرهاب، بات لا يقبل مثل هذه السياسات المدمرة، وبالتالي، فإننا في مثل حالة العلاقة بين قطر والتنظيمات الإرهابية، نحن أمام علاقة مخالفة للقوانين الدولية، وبطبيعة حال، فإن قطر تضع نفسها في مواجهة المجتمع الدولي، وهذا ما يدفع العالم لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد مثل هذه السياسات.

هجرة صناعية

دعم المتطرفين

فتح مقال مدير المخابرات الألمانية السابق في صحيفة «زود دويتشه تسايتونج» عن تمويل قطر، ودعم تركيا لمساجد يديرها الإخوان والمتطرفون في أوروبا، باب البحث في اختيارات الدعم القطري لمساجد معينة يخطب فيها أئمة يحرضون على التشدد.



85

مليون يورو قدمتها قطر لمساجد ومراكز وجهاعات يديرها الإخوان في بعض دول أوروبا.

20

مليون يورو للطريق الإسلامي الدفاري من حكومة قطر

11.9

مليون يورو اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا من جمعية قطر الخيرية

25

مليون يورو لاتحاد الروابط الإسلامية بإيطاليا من جمعية قطر الخيرية

1.1

مليون يورو لرابطة مسلمي بلجيكا من قبل جمعية قطر الخيرية



السويد

أثار بناء مسجد تموله قطر في مالجو بالسويد مشكلة بسبب الخوف من استخدامه من قبل متشددين لنشر التطرف، وحسب قول خبراء أوروبيين فإن من يمول، يتحكم بمن يدير المسجد ويعظ فيه.



الدنمارك

تحظى الدنمارك، منذ ما قبل أزمة الكاريكاتير المسيء للرسول، بدعم من منظمات خيرية قطرية وأشخاص قطريين، يقدر بالملايين.



إسبانيا

هناك أيضا رابطة الحوار الإسلامي، وهي جزء من اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وتحظى بدعم مالي قطري، ومن أبرز أعضائها أحد عناصر حركة النهضة (الإخوان في تونس) وهو زاو بن صلاح التركي.



إيطاليا

مشروع تحويل مبنى تاريخي مذهل إلى مسجد بتكلفة 30 مليون يورو في مدينة فلورنسا في إيطاليا وفرض قطر أسماء الأشخاص المتشدد الذين سيدبرون المسجد.

الشيشان

الدعم القطري لجماعات الإخوان وجهاعات متطرفة من الشيشان عبر سوريا إلى مالي.

ساع دولة

القاعدة

بِسْمِ اللَّهِ

ودولية حذرت الميليشيات الليبية من استعمال تلك الغازات السامة، خشية أن تبرر بذلك أي تدخل خارجي للقضاء عليها.

مصالحة

وتجه ليبيا نحو تحقيق المصالحة الوطنية بعد تحجيم الدور القطري وإخراج الميليشيات المدعومة من قبل الدوحة من العاصمة الليبية، وفي هذا الإطار، فوجئ الليبيون بالإعلان عن تنظيم مأدبة إفطار رمضان في أحد أكبر فنادق طرابلس، حضره عدد من كبار رموز النظام السابق، ومن بينهم عبد الله السنوسي والبغدادي والمحمودي والساعدي القذافي وأبو زيد دودة، مع أفراد من أسرهم وقيادات اجتماعية وأعيان القبائل التي ينتمون إليها. وعلمت «البكان» أن رموز النظام السابق الذين كانوا مقيمين داخل سجن الهضبة تحت سيطرة الجماعة الليبية المقاتلة بقيادة الإرهابي عبد الحكيم الحاج، تم نقلهم للإقامة في عدد من الفنادق وبعض الفلل في أحياء طرابلس الراقية، على أن يتم الإفراج عنهم قبل عيد الفطر. وكانت كتيبة ثوار طرابلس قد سيطرت على سجن الهضبة، وطردت عناصر الجماعة المقاتلة من طرابلس في شهر مايو الماضي، بما يعني استبعاد عصابات قطر من العاصمة الليبية.

قوة محدودة

وبناءً على ما تقدّم، تخلص مصادر نيابية من «قوى 14 آذار»، إلى القول إن قوة قطر باتت محدودة، فقوة المال لا تكفي وحدها للإمساك بزمام الأمور، فيما لا مصلحة للبنان على الإطلاق، في ظل ظروفه الراهنة، من الوقوف في وجه الإجماع العربي والإسلامي والدولي على التصدي للأطماع الإيرانية في المنطقة، أو مساندة حلفاء طهران، وعلى رأسهم حزب الله، لأن ذلك تداعيات بالغة السلبية على الوضع اللبناني سياسياً واقتصادياً. أما الخلافات القطرية-الخليجية، فلا حل لها، إلا على حساب تغيير الدوحة لسياساتها الخارجية، سواء في مصر أو سوريا أو العراق، كما في لبنان، بمعنى المراجعة الشاملة والعودة إلى حجمها الطبيعي، لكون المشكلة تتعلق بأصل الموقف من القضايا الخلافية، وليس باليات العمل وأدواته.

لبنان

رهان فاشل على حرب طائفية

منذ حرب تموز 2006، ومفاعيل «شكراً قطر» مستمرة حتى اليوم، هي العلاقة بين قطر وحزب الله الإرهابي التي استمرت بعد عام 2006 في الظلام، وتكرست بالدعم المالي والمعنوي، من خلال مفاوضات كفريا والقوقعة، وصفقة المليارات

«نيويورك تايمز»: قطر ظنت نفسها دولة عظمى

صحف غربية:

نظام الدوحة يعيش

انتكاسة

■ تهربها من الاستجابة لمطالب جيرانها يدخلها في نفق مظلم

■ قطر مخيرة بين دعم الإرهاب والعودة إلى البيت الخليجي

■ تسابق تركي إيراني على مساعدة الدوحة خدمة لمصالح شخصية

■ كاتب أميركي: انتهى زمن اللعب على الحبلين



■ ترجمة: نهى حوّا، فانتن صبح، وكالات

ما زالت الأزمة القطرية تتكشف عن خيوط جديدة لمحاولات مستميتة، تضي فيها الدوحة للتهرب من الاستجابة لمطالب جيرانها العرب، وهي محاولات تظهر عقمها، وستدخل قطر في نفق مظلم حسبما تفيد الأحداث التي أعادت قطر لوجهها الطبيعي بعد أن ظنت نفسها دولة عظمى.

وتشير التطورات إلى أن توظيف قطر لشركة النائب العام الأميركي السابق جون أشكروفت في مقابل 2,5 مليون دولار، قد يكون وراءه أكثر من عملية تدقيق في عمليات تمويلها للإرهاب، حيث يفيد ميجان ويلسون والين ميتشيل في موقع «ذا هيل» الإلكتروني إلى أن قطر كانت تستقدم جماعات ضغط في مواجهة في الخليج، وأن توظيف الشركة قد يكون جزءاً من جهد أكبر لتعزيز العلاقات مع أميركا، في ظل قلق متزايد من المشرعين والمسؤولين التنفيذيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري حيال استعداد قطر لتمويل جماعات متطرفة واستضافة منظمات ترسل تبرعات لجماعات مرتبطة بالإرهاب.

وفي هذا السياق، أشار الكاتبان أيضاً إلى أن قطر وظفت جماعات ضغط أميركية في إطار جهودها لاستضافة كأس العالم عام 2022، برغم عقم هذه المحاولات، حسب الخبير الدولي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جو التزمان، الذي يصف الفيفا والكونغرس الأميركي ومجتمع السياسة «مخلوقات مختلفة تماماً لديها قواعد ومسارات مختلفة». وكانت وثائق لوزارة الدفاع أشارت إلى أن الشركات الأميركية العاملة في قطر كانت تلقي مسؤولين في كابيتول هيل، وأنها سهلت عدداً من اللقاءات بين القطريين ومشرعين بارزين لمناقشة مبيعات أسلحة عسكرية، ورحلات لهم ولطواقمهم إلى قطر، كذلك لمناقشة تحقيقات مجلس الشيوخ في الممارسات المالية المتعلقة ببناء ملاعب لكأس العالم، التي تم انتقاد البلاد عليها بسبب انتهاكات متعلقة بحقوق الإنسان.

وكان التأثير السلبي للموقف القطري واضحاً على المؤسسات الاقتصادية القطرية، سواء على شركات البناء لكأس العالم بقيمة 160 مليار دولار وفقاً لتقرير لصحيفة «تلغراف»، أو على «خطوط الطيران القطرية»، الذي انتقد رئيسها الإدارة الأميركية وترامب، معرباً عن استيائه من القيادة التي أظهرتها الولايات المتحدة في أعقاب قطع العلاقات مع قطر. وجاء في مقال لكليفورد ماي في «واشنطن تايمز» بعنوان «في الحرب ضد الإرهاب، بعض الدول معنا، وبعضها ضدنا وبعضها الاثنان معاً». عندما قال إن قطر وصلت إلى مفترق، يمكن للأمر أن يدعم التكتل العربي الملتزم بمحاربة الإرهاب، الذي أعلن خلال زيارة دونالد ترامب للسعودية، أو يرمي بنفسه مع أحضان إيران وروسيا، الإمبراطوريتين الكبريتين السابقتين بالتطلعات التي إمبريالية، لكن ورقة اللعب على الحبلين ضد الوسط يبدو انتهت صلاحيتها.

منافسة

وفي سياق محاولات قطر الاستنجاد بأطراف خارجية، أفاد اليسك فاننكا من «مؤسسة الشرق الأوسط» أن إيران ترى نفسها في منافسة مع تركيا في هذا الجهد، ويبدو حتى الآن أن الأتراك لديهم اليد الطولى، أما التوقعات الإيرانية فتتلخص من وجهة نظره بأمرين، المنافع الاقتصادية، والأمل بقيادة أكثر قبولاً لها في قطر، وأن نجاحها لا علاقة له بأي عواطف تجاه قطر، بل بمكاسب تجارية قصيرة الأمد، وتطلعات سياسية بعيدة الأمد، حيث تمثل وسائل الإعلام الإيرانية بوابات عن كيف أن قطر على مدى السنين عملت ضد المصالح الإيرانية، وما تريده هو انقسامات عميقة بين جيرانها العرب إلى جنوبها، ما يحول دون بروز جبهة عربية موحدة، وهي كانت توجه الرسائل المتناقضة، يتهم مسؤولوها السعودية بالمسؤولية عن التفجيرين اللذين وقعوا في طهران، فيما يدعو وزير خارجيتها إلى إيجاد آلية دائمة لحل الخلافات في المنطقة.

وكانت الضغوط على قطر قد ظهرت بوادرها عبر تقارير عن أن قيادة حركة حماس كانت تنظر في مقرات أخرى لها في الخارج، أما بشأن اشتداد أزمة الكهرباء في قطاع غزة فقد أفيد بأن انقطاع الكهرباء قد يكون سببه الاتفاق التي كانت موضوعاً بارزاً في ملاحظات رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي اد رويس الذي أفاد أنه «هذا الشهر، المزيد من أنفاق حماس وجدت تحت مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في غزة».

من جهتها، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، أن دولة قطر حرصت منذ تسعينيات القرن الماضي، على أن تكون مصدر إزعاج دائم لجارتها السعودية، في مسعى منها إلى إيجاد موطن قدم على الساحة الدولية.

وقال الباحث في العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، مارك لينش، إن سياسة قطر الخارجية قامت على أمرين اثنين، الانشغال بفرض البلاد على الخريطة، والبحث عما قد يكون مصدر إزعاج للرياض.

وبحسب الكاتب ماكس فيشر، فإن قطر اختارت، في سعياها إلى تلك الغاية، أن تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل وتطور علاقات ثنائية مع إيران، فضلاً عن الاعتماد على قاعدة العديد الأميركية لإسناد ظهرها في المنطقة.

مركز للإرهاب

موازاة مع ذلك، أطلقت قطر قناة الجزيرة واستخدمتها بمثابة قوة ناعمة، كي تقوي تحالفاتها في الخارج، وتسيء إلى السعودية الجارة. وتحولت الدوحة إلى ملاذ للمتطرفين ومنفى لهم، مثل جماعات الإخوان أو حركة حماس أو الانفصاليين الشيشانيين وعناصر طالبان، وغيرهم.

واستغلت قطر طفرتها المالية، وانتقال اقتصادها من 8,1 مليارات دولار في 1995 إلى 210 مليارات دولار في 2014، في الترويج لنفسها بالتبرعات والانتقال بين عدة عواصم للقيام بعمليات تدعم موقعها. وظلت الولايات المتحدة الأميركية راضية، على العموم، على الدبلوماسية القطرية، رغم

انزعاجها في بعض الأحيان، ذلك أن الدوحة كانت قاعدة لمحاادثات السلام الأفغانية، كما أن قاعدة العديد جرى استخدامها في شن الحرب ضد العراق والقيام بغارات في سوريا، لاحقاً.

وفي سنة 2002، سحببت السعودية سفيرها من قطر، جراء تمادي قناة الجزيرة في الإساءة للحكومة السعودية، ورغم أن العلاقات جرت إعادتها في 2008، إلا أن الدوحة لم تعدل عن نهجها المؤذي. أما في سنة 2011، فوجدت قطر الفرصة سانحة لفرض نفسها عبر الأحداث التي اصططح عليها بـ«الربيع العربي»، إذ لم تتوان الدوحة عن دعم الحركات المناوئة للحكومات، ولم تدخر شيئاً في دعمها الإعلامي عبر الجزيرة، والدبلوماسية عبر القنوات الرسمية، وتمادت قطر في حماسها فانتقلت في وقت لاحق إلى الدعم بالمال، وبالأسلحة في أوقات أخرى، وراهنبت في ذلك على أن تضع حكومات صديقة مكان الأنظمة الراحلة، ولأن المتطرفين كانوا واعدين بالنسبة إليها، فقد وضعت كل ثقلها وراءهم ودعمتهم من دون مواربة، لكن قطر التي لم تحقق مبتغاها، فقد أدت بتدخلها بالسلح ودعمها للمليشيات، إلى زيادة الفوضى في دول مثل سوريا وليبيا، من خلال تنظيمات متشددة.

انتكاسة

وفي مصر، دعمت قطر جماعة الإخوان التي جرى إسقاطها في يوليو 2013، جراء تظاهرات شعبية حاشدة، ولم تكف قناة الجزيرة عن التحريض منذ ذلك الحين ضد مصر وجيشها، ولكن على نفوذها المتزايد، لم تستطع قطر مقارعة النفوذ الإقليمي للسعودية، وعانى حلفاؤها في الربيع العربي نكسات مدمرة، وعام 2013 تنازل الشيخ حمد عن السلطة لابنه تميم الذي لا يتمتع بخبرة كبيرة، وانتهت الفترة القصيرة التي لعبت فيها قطر دوراً إقليمياً.

أما المباراة الأميركية لتحركات الدوحة فلم تبقى على حالها، إذ تقول نيويورك تايمز، إن الإدارة الأميركية تقف اليوم إلى جانب السعودية، إثر إعلان الرياض مع عواصم أخرى، قطع العلاقات مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب وتقويضها للأمن العربي. وانتهى الأمر بالدوحة إلى عزلة مع جوارها، وأضحت مخيرة بين التخلي عن دعم الإرهاب والرجوع إلى الصف الخليجي.

وفصل المحلل والصحافي مارك فيشر وفق ما جاء في مقاله في صحيفة «نيويورك تايمز» كيف تعيد العداوة القطرية للسعودية رسم منطقة الشرق الأوسط. وأكد أن المخطط الشيطاني الذي وضعت قطر حرك عجلة أشبه ما تكون بالحرب الإقليمية الباردة التي لم تعد صياغة سياسات دول الخليج وحسب، بل دول منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وقد بلغت ذروتها في شكل الأزمة التي تفجرت أخيراً. وشبه فيشر الوضع بالقول وكان كوبا تسعى للخروج من البوثة الأميركية لتصبح قوة عظمى بين ليلة وضحاها. وأضاف أن استراتيجيته قطر قد انهارت في الآونة الأخيرة، مع فرض المملكة العربية السعودية وحلفائها الحظر والعزلة، في إطار أزمة لا تزال تتكشف فصولها.

وختم فيشر بالقول إنه على الرغم من توقع القلة انزلاق وتيرة التصعيد الحاصل إلى دوامة العنف، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف ستجد الأزمة طريقها إلى الحل. وأشار إلى أن واقع الحال قد يفضي إلى وضع حد لعقد من عداوة قطر للسعودية، أو يضيف طبقة أخرى من انعدام الاستقرار والتحالفات المتقاطعة التي تحبل بها المنطقة.

لعب على الحبلين

من جهته، قال الصحافي والكاتب الأميركي، كليفلورد ماي في مقال بذات الصحيفة، إن ما من دولة اتصلت من التزامها بمحاربة الإرهاب كما فعلت قطر، فالرغم من الصرامة التي أبدتها إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الابن، في محاربة التطرف عقب هجمات 11 سبتمبر، استطاعت الدوحة أن تحافظ على مراوغتها.

وأضاف الكاتب «إن الدوحة تؤدي دوراً ملتبساً، الأمر الذي يجعلها صديقاً وعدواً للولايات المتحدة، في الوقت نفسه، فقطر صديقة لواشنطن من ناحية أولى، وتستضيف أكبر قاعدة أميركية في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، تفتح قطر ذراعها لحركة طالبان وتستقبل قادة حركة حماس المدرجة ضمن قوائم الإرهاب الأميركية».

فضلاً عن ذلك، تتخذ الدوحة موقفاً رخواً ومتساهلاً مع تنظيم القاعدة الإرهابي، كما أن قطر تقيم علاقات وثيقة مع إيران التي وصفها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالذلة الإرهابية رقم واحد في العالم.

وبحسب ما ذكره الكاتب، فإن قطر دفعت مليار دولار لإيران وتنظيم إرهابي في العراق، في أبريل الماضي، لأجل تحرير رهائن من الأسرة الحاكمة.

وأشار ماي إلى تقارير إعلامية تحدثت عن لقاء بين وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمان.

وأشار الكاتب إلى جاك سوليفان، الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي لدى نائب الرئيس الأميركي السابق، جو بايدن، الذي (نبه) قطر إلى بذل المزيد من الجهد لمحاربة تمويل الإرهاب.

كما أورد ماي حديث الباحث الكبير في مؤسسة الدفاع والديمقراطيات الأميركي دافيد وينبرغ، «إن غياب الشفافية يعرقل التحقق من نصيح المسؤولين القطريين باتخاذهم إجراءات حقيقية لمواجهة دعم الإرهاب».

ويوضح كليفلورد ماي أن قطر لم تسر على نهج السعودية التي حاكمت المئات من الأشخاص بسبب الضلوع في تمويل الإرهاب، وهو ما لم يقم به القطريون، بحسب قوله.

ويخلص الكاتب في نهاية مقاله، إلى أن قطر بلغت مرحلة حاسمة هذه الأيام، فيما أن تنضم إلى المعسكر العربي، الذي التزم بمحاربة حازمة للإرهاب في قمم الرياض، أثناء زيارة ترامب للسعودية، أو أن ترتضى الدوحة أكثر في حضن إيران، لكن الشيء المؤكد هو أن اللعب على الحبلين ما عاد ممكناً أمام قطر.

مليار يورو ذهبت مع الريح

930

رئيس «فيفا» يترقب الوقت المناسب لإعلان نقل المونديال



تقل ملاعب تدريبات المنتخبات أهمية عن الملاعب التي ستستضيف المونديال، حيث يفضل كل منتخب أن يتدرب يومياً في الوقت الذي سيلعب فيه المباراة، ما يعني ضرورة توفير 16 ملعب تدريب على الأقل بمواصفات عالمية.

تسويق

ورابع العقبات التي ستواجه الدولة التي ترعى الإرهاب، هي إقناع «فيفا» بعدم اتخاذ إجراءات قانونية لسحب حق بث المونديال عبر قناة «بي إن سبورت» في ظل اتساع مقاطعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذه القناة، فجميع رعاية «فيفا» سيظلون بضمان بث المباريات في المنطقة التي تحتكر فيها «بي إن سبورت» البث، وهو أمر يبقى من المستحيل على الدولة التي ترعى الإرهاب، ضمانه، بل بات واضحاً أن الوحش الذي يحتكر بث بطولات فيفا سيفقد الكثير من مساحات البث في دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالأخص في دول الخليج العربي الذي يعتبره رعاية فيفا الهدف الأكبر للتسويق في منطقة البث التي تحتكرها «بي إن سبورت».

عقوبة

وفي الأثناء ينتظر أن يفرض الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» عقوبة على الاتحاد القطري لمخالفة لاعبي المنتخب القطري لوائح الاتحاد الدولي التي تمنع أي رسائل سياسية أو دينية أو تجارية على قمصان اللاعبين.

ولا يتساهل «فيفا» في التعامل مع مثل هذه التصرفات، ولعل هذا التصرف من قبل لاعبي منتخب الدولة التي ترعى الإرهاب، نبه فيفا أكثر إلى الأوضاع التي يمكن أن تحدث في حال وصل مونديال 2022 إلى الأراضي القطرية.

ويبقى «فيفا» أمام خيارين لا ثالث لهما، أما أن يبقى مستضيف المونديال كما هو الحال الآن، أو يستجيب للمنطق، وينحاز إلى العالم الذي يصارع من أجل القضاء على الإرهاب، فلو استمر المونديال في مقره الحالي، فحتماً لن يجد «فيفا» أي منتخب يقبل بالمشاركة في البطولة حتى المنتخبات التي لم تشارك من قبل، ومتى ما غابت المنتخبات الكبرى عن بطولة لاعترافها على قرار من «فيفا» فإن المنظمة الرياضية العالمية تبقى ملزمة بدفع تعويضات قياسية لرعاة فيفا، الذين يدفعون مبالغ قياسية من أجل بطولة تشارك فيها كبرى منتخبات العالم، وليست بطولة في دولة تحتضن «نخبة الإرهابين».

بعد أن باتت دول هؤلاء العمال ترأب عن كئيب، بعد ارتفاع عدد الوفيات بينهم، في الوقت نفسه، فإن مجموعة من العمال بدأت في إقامة دعاوى قضائية على «لجنة الإرث والمشاريع»، بعد أن فشلت الدعاوى القانونية الموجهة إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم، بصفته المتسبب في منح قطر تنظيم المونديال، لذا فإنه يتحمل مسؤولية ما يحدث للعمال، وبعد رفض المحاكم السويسرية لهذا المبدأ تحولت نقابات عمال العالم إلى توجيه دعاوى مباشرة على لجنة الإرث، والشركات التي استقدمت العمال، ما يعني أن أية محاولة لاستجلاب عمال، والتعامل معهم بطريقة السخرة القطرية، التي أدت إلى وفيات بالملسات في صفوف العمال، لن تحدث مستقبلاً لأن كل العالم بات يراقب الأوضاع الآن، وليس كما كان يحدث في السابق.

60000

أما ثاني العقبات فهي القدرة على إكمال بناء 60000 وحدة فندقية حسب شروط استضافة المونديال تكون موزعة على المستويات الفندقية بين أربع نجوم إلى نجمتين، وهي المفضلة لغالبية جماهير المونديال، هذا إذا أقيم المونديال في قطر، حيث يبقى من الصعب على «حاضنة الإرهاب» توفير التمويل اللازم لها، في ظل تراجع اقتصادها، تحت تأثير المقاطعة، وإحجام الشركات الكبرى في العالم في الدخول في مغامرة «التمويل مقابل التشغيل»، التي استفادت منها الكثير من الدول التي سبق لها أن نظمت المونديال، حيث كانت الشركات الكبرى تتسابق على الفوز بالمنشآت الفندقية وإدارتها، والحصول على مبالغ التمويل من هذه الإدارة إلى جانب الأرباح، ما كان يوفر الكثير من الأموال على الدول التي تنظم المونديال، بينما باتت «حاضنة الإرهاب» مجبرة على توفير مبالغ بناء هذه الوحدات الفندقية، وهي من النقاط الرئيسة التي يراجعها «فيفا» كل فترة ويتابع مستوى الإنجاز فيها مثل متابعتها لمستوى إنجاز المنشآت الرياضية.

استادات

وثالث العقبات هي الخطوة الأهم في استضافة المونديال، وهي الملاعب التي ستجرى عليها المباريات، حيث ينبغي على الأقل بناء سبعة استادات جديدة قبل عامين من انطلاق البطولة، وهو الأمر الذي يبدو مستحيلاً في ظل آثار المقاطعة، وليست الاستادات وحدها هي المشكلة في المنشآت الرياضية، حيث لا

360

مليار يورو إضافية أول آثار المقاطعة

المنتخبات الكبرى ترفض المشاركة في بطولة «نخبة الإرهابين»

نقابات عمال العالم تبدأ خطوات مقاضاة «لجنة الإرث»

60000

«وحدة فندقية» مهمة مستحيلة

7

استادات جديدة حلم لا يمكن الوصول إليه

اتساع رقعة مقاطعة «بي إن سبورت» يثير رعب رعاية «فيفا»

الشركات الكبرى تحجم عن مغامرة «التمويل مقابل التشغيل»

وتوقع التقرير ألا تقبل الحكومة القطرية وممثلها لجنة الإرث والمشاريع التي تتولى الإشراف على تنظيم مونديال 2022، بالأمر الواقع، وأن فيفا لم بعد «في جيب اللجنة» وأنه سيصدر قرار فتح باب الترشح من أجل نيل شرف تنظيم مونديال 2022، وهذه المرة ستكون الدولة التي تحصل على شرف تنظيم المونديال تستحقه تماماً، فحتماً ستكون دولة لا تمارس الفساد ولا ترعى الإرهاب.

نصيحة

واستمر التقرير الذي نشرته مجموعة من المواقع البريطانية المهتمة بالشأن الرياضي أن الخطورة تبدو الآن على «فيفا»، الذي يجب أن يكون صريحاً جداً، ويجب على رئيسه السويسري جاني إنفانتينو أن يتخلى عن دبلوماسيته، ويعلن بوضوح نتائج مباحثاته في شرق آسيا من أجل إيجاد بديل يتولى تنظيم مونديال 2022، وإذا كانت دول شرق آسيا غير مهتمة، فهناك العديد من الدول المستعدة من أجل تنظيم المونديال.

رواصل التقرير: يبقى من المزم على رئيس فيفا أن يكون صريحاً جداً في هذه الفترة المتوترة من عمر وتاريخ كرة القدم، فلا أحد يمكن أن بغض الطرف عن اتهام بالإرهاب، فهو ليس مثل اتهامات الفساد الرياضي، فالوضع هنا تحكم فيه الدول، بينما اتهامات الفساد الرياضي تتعامل معها الاتحادات الرياضي، ولا مجال أبداً للمقارنة بين الاثنين، لذا فإن الأمور يجب أن تكون واضحة جداً، بحيث يعرف الجميع إلى أين سيتجه في عام 2022، وهل سيكون هناك مونديال أم سموت المونديال نتيجة مماثلة فيفا، ومقاطعة المنتخبات للبطولة إذا استمرت على أرض الدولة التي ترعى الإرهاب.

عقبات

ومضى التقرير، إذا واصلت لجنة الإرث والمشاريع في مساعيها من أجل تنفيذ منشآت المونديال فهي ستواجه عدداً من العقبات إضافة إلى المبالغ المالية التي ستصرفها الدولة التي ترعى الإرهاب، وأول هذه العقبات توفير الأيدي العاملة من أجل إكمال منشآت المونديال، وهي لم تكن عقبة من قبل، على الرغم من الظروف غير الإنسانية التي عاشها العمال في قطر في الفترة الماضية، ولكن سيبقى من الصعب أن تحصل «حاضنة الإرهاب» على العدد الذي تريد من العمال، وتجعلهم يعملون في الظروف نفسها التي اشتكى منها غيرهم، خاصة المقاطعة.

إعداد- مجتبي فاروق

كشفت تقارير نشرت أمس عن مدى تأثير قرار المقاطعة على مونديال 2022، حيث أبانت التقارير أن استمرار المقاطعة لفترة من الوقت يعني أن 930 مليار يورو ذهبت مع الريح، حيث لن يكون بمقدور فيفا أن يبقى على مونديال 2022، في قطر مع تزايد الغضب حول العالم، بعد أن كشفت دول المقاطعة حقيقة الدولة التي ترعى الإرهاب، ما يعني أن بقية العالم لن تقبل بأن ترسل منتخباتها إلى دولة ترعى الإرهاب. والمبلغ هو جملة ما تم إنفاقه حتى الآن، والميزانية المرسودة لتكملة المنشآت، وزيادة في الكلفة التي حدثت بعد قرار المقاطعة.

وكانت قطر قد أنفقت بالفعل 410 مليار يورو في تحضيرات وترتيبات للمونديال، وكان عليها أن تنفق 160 مليار يورو إضافية ليصل المجموع إلى 570 مليار يورو، لكن بات عليها أن تزيد على هذا المبلغ الآن بما يقارب 360 مليار يورو بسبب الزيادة في أسعار مدخلات البناء، والتحويل والاحتياجات الأخرى لإكمال المنشآت، التي حدثت بعد قرار المقاطعة الذي سيكلف الحكومة القطرية فقط على صعيد منشآت المونديال ما يقارب من 400 مليار يورو إضافية على الميزانية المرسودة أصلاً. وأشار التقرير إلى واقع أن «فيفا» يعلم تماماً ما ستؤول إليه الأمور مستقبلاً، مطالباً الاتحاد الدولي لكرة القدم أن يكون أميناً مع نفسه ومع أعضاء جمعياته العمومية، فقد بات من المستحيل أن يقيم مونديال 2022 في قطر في ظل كل المتغيرات السياسية الحالية، وأضاف التقرير أن فيفا يدرك تماماً الأمر خرج عن السيطرة الرياضية وأن قرار المشاركة في المونديال، لو ظل في قطر، سيكون بأيدي السلطات السياسية في كل دولة وليس قراراً رياضياً.

واستنتج التقرير أن النهاية ستكون مؤسفة جداً للدولة التي ترعى الإرهاب، حيث ستعلم متأخر جداً، أن لا أحد سيأتي إلى المونديال لو ظلت خطط فيفا كما هي، وحتماً فيفا نفسه يعلم هذه الحقيقة وهو يتعامل معها الآن بشكل واضح، ولكن عليه أن يخطر من اشتروا تنظيم مونديال 2022 بأن الأمور قد انتهت، ولا مجال للمضي في هذا الطريق، مضيفاً رئيس فيفا ليس غيباً، حتماً هو يدرك كل هذه الأمور وينتظر الوقت المناسب فحسب، لم يصرح الآن بنقل المونديال، حتى لا يتهم بالتسرع، هو يخطط لأن يعلن القرار عن نفسه على أرض الواقع مع استمرار آثار المقاطعة.